S/2022/174

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
2 March 2022
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 1 آذار/مارس 2022 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه تقييما لأعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة النيجر للمجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر 2021 (انظر المرفق).

وقد أعدت البعثة الدائمة للنيجر لدى الأمم المتحدة هذا التقييم ووافق عليه أعضاء المجلس بعد مشاورات مستفيضة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبدو **أباري**
السفير
الممثل الدائم

150322 080322 22-03062 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 1 آذار/مارس 2022 الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة النيجر (كانون الأول/ديسمبر 2021)

أولا - مقدمة

خلال فترة رئاسة النيجر في كانون الأول/ديسمبر 2021، عقد مجلس الأمن جميع الجلسات بالحضور الشخصي مع اتخاذ الاحتياطات اللازمة مراعاةً للحالة الناجمة عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وعقد مجلس الأمن 29 جلسة رسمية، من بينها مناقشة مفتوحة، ومناقشة واحدة، وسبع مشاورات. إضافة إلى ذلك، عقد المجلس جلسة عن طريق التداول بالفيديو واتخذ 10 قرارات. وغطت بنود جدول الأعمال مناطق جغرافية في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا، كما شملت مسائل مواضيعية ومسائل أخرى.

وفي ظل الظروف غير المسبوقة الناشئة عن جائحة كوفيد-19، اعتمد مجلس الأمن أساليب عمل مؤقتة، مما سمح له بمواصلة عمله بأمان.

وقد اعتُمد برنامج عمل رئاسة النيجر لشهر كانون الأول/ديسمبر يوم الأربعاء 1 كانون الأول/ديسمبر 2021.

ثانيا - أفريقيا

1 - الصومال

في 3 كانون الأول/ديسمبر 2021، اتخذ مجلس الأمن القرار 2608 (2021)، الذي قرر فيه أن يجدد لمدة ثلاثة أشهر اعتبارا من تاريخ اتخاذ القرار الأذوناتِ الممنوحة للدول والمنظمات الإقليمية المتعاونة مع السلطات الصومالية في مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال التي تقدّم السلطات الصومالية إخطارا مسبقا بشأنها إلى الأمين العام.

وإذ تصرف مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، اتخذ القرار 2614 (2021) في 21 كانون الأول/ديسمبر 2021، لمواصلة نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حتى 31 آذار/مارس 2022، وأذن للبعثة بأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ ولايتها، في إطار الامتثال التام لالتزامات الدول المشاركة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والاحترام التام لسيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته.

2 - جمهورية الكونغو الديمقراطية

في 3 كانون الأول/ديسمبر 2021، عُقد اجتماع مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة عملا بأحكام الجزأين ألف وباء من المرفق الثاني للقرار 1353 (2001).

وفي سياق عرض لمحة عامة عن آخر تقرير للأمين العام (S/2021/987) أثناء الإحاطة والمشاورات التي أجراها مجلس الأمن في 6 كانون الأول/ديسمبر 2021، قالت بينتو كيتا، الممثلة الخاصة

للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إنه بينما يتطلع البلد إلى إجراء انتخابات في عام 2023، يجب على جميع الأطراف السياسية المعنية أن تركّز على المضي قدماً في الإصلاحات الرئيسية اللازمة لتعزيز المكاسب التي تحققت بشق الأنفس لتحقيق الاستقرار والتغلب على التحديات المتبقية، ولا سيما في المقاطعات الشرقية. وفيما يتعلق بتنفيذ الخفض التدريجي المسؤول والقائم على الشروط للبعثة، أشارت الممثلة الخاصة إلى استمرار البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والحكومة في تنسيق تفعيل الخطة الانتقالية المشتركة التي عُرضت على المجلس في تشرين الأول/أكتوبر 2021.

وحث المندوبون الشركاء الدوليين على مواصلة مساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تنفيذ برنامج عملها للفترة 2021–2023. وأثناء الاجتماع، نظر مجلس الأمن في تجديد ولاية عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في ذلك البلد الذي اقترب موعده.

وقالت ماري – مادلين كالالا، الناشطة في مجال حقوق المرأة والعضوة في شبكة القيادات النسائية الأفريقية، إن المسألة المتعلقة بتعيين أعضاء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات هي مسألة تبعث على القلق، لأنها لم تكتمل بسبب عدم التوصل إلى توافق في الآراء مع المعارضة. وقالت إنه من الضروري أن تتفق جميع الجهات المعنية على العملية حتى تتسم حقا بالشفافية والسلمية وتقوم على توافق الآراء.

كما ألقى عبدو أباري، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1533 (2004) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، كلمة أمام أعضاء المجلس بشأن عمل اللجنة منذ إحاطته السابقة التي قدمها في تشرين الأول/أكتوبر 2020. وتضمنت المعلومات المقدَّمة لمحةً عامة عن الزيارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من 6 إلى 10 تشرين الثاني/نوفمبر التي أجراها لجمع معلومات مباشرة عن التطبيق الفعال للتدابير المفروضة بموجب قرار المجلس 2360 (2017) من قِبل جهات تشمل الحكومة وممثلي البعثة.

وباتخاذ القرار 2612 (2021) بالإجماع في 20 كانون الأول/ديسمبر 2021 بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة، بما في ذلك لواء التدخل التابع لها، حتى 20 كانون الأول/ديسمبر 2022، وقرر كذلك أن يتألف الحد الأقصى من القوات المأذون به للبعثة من 500 13 من الأفراد العسكريين، و 660 من المراقبين العسكريين وضباط الأركان، و 591 من أفراد الشرطة، و 050 1 من أفراد وحدات الشرطة المشكلة. ووافق المجلس أيضا على النشر المؤقت لعدد يصل إلى 360 فردا من أفراد وحدات الشرطة المشكلة، شريطة أن يحلوا محل الأفراد العسكريين. غير أن المجلس دعا الأمانة العامة إلى النظر في مواصلة تخفيض مستوى نشر القوات العسكرية التابعة للبعثة ومنطقة عملياتها استنادا إلى التطور الإيجابي للحالة في الميدان. وطلب المجلس إلى الأمين العام والدول الأعضاء والحكومة اتخاذ جميع التدابير المناسبة لضمان أفضل مستوى ممكن من السلامة والأمن لأفراد البعثة وفقا لقرار المجلس 2518 (2020)، وطلب إلى الأمين العام تنفيذ أحكام القرار 2589 (2021) المتعلقة بترسيخ المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد أفراد حفظ السلام. وبينما أكد المجلس من جديد ضرورة إيلاء الأولوية لحماية المدنيين لدى اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام القدرات والموارد المتاحة، قرر المجلس أن تركز الأولويات الاستراتيجية للبعثة على المساهمة في حماية المدنيين وتقديم الدعم في بسط الاستقرار وتقوية مؤسسات الدولة في البلد، إلى جانب الإصلاحات الرئيسية في مجالي الحوكمة والأمن.

وفي سياق الترحيب بالخطة الانتقالية للبعثة التي وُضعت على أساس الاستراتيجية المشتركة بشأن الخفض التدريجي والمرحلي للبعثة التي أيدها مجلس الأمن في قراره 2556 (2020)، طلب المجلس إلى البعثة الانسحاب من تنجانيقا بحلول منتصف عام 2022 وتوطيد وجودها في إيتوري، وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وهي المقاطعات الثلاث التي لا يزال النزاع فيها دائرا. ودعا المجلسُ البعثةَ كذلك إلى العمل عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري من أجل تحديد السبل الكفيلة بمعالجة الثغرات الموجودة على صعيد القدرات استعدادا لخروج البعثة، وأكد على الحاجة إلى النقل التدريجي لمهام البعثة إلى الحكومة والفريق القطري وأصحاب المصلحة الآخرين.

3 - مالي

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي

قدّم خوان رامون دي لا فوينتي راميريز، رئيسُ لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي، لمحة عامة عن عمل فريق الخبراء المعني بمالي الذي يساعد اللجنة، أثناء الإحاطة التي قدمها إلى المجلس في 8 كانون الأول/ديسمبر 2021. وقال إن اللجنة قد اجتمعت عن طريق التداول بالفيديو في 9 شباط/فبراير 2021 للاستماع إلى عرض قدّمه منسق فريق الخبراء بشأن تقرير منتصف المدة الذي أُعد عملا بقرار المجلس 2541 (2020) والذي أحيل رسميا إلى المجلس في 17 شباط/فبراير.

وقد اجتمعت اللجنة لاحقا في 5 أيار/مايو، في شكل افتراضي، مع ممثلي بوركينا فاسو، وتشاد، والجزائر، والسنغال، وغامبيا، وغينيا، ومالي، والمغرب، وموريتانيا، بهدف مناقشة تنفيذ نظام الجزاءات.

وأشار إلى أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة طلبا واحدا للحصول على استثناء من الحظر المفروض على السفر الدولي. وقال إنه يوجد حاليا ثمانية أفراد على قائمة جزاءات اللجنة.

وفي الختام، أشار إلى أنه بموجب قرار مجلس الأمن 2590 (2021) تم تمديد ولاية فريق الخبراء حتى 30 أيلول/سبتمبر 2022، وأضاف قائلا إن إجراءات تعيين الخبراء معلقة وقيد المناقشة.

4 - السودان

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان

في 10 كانون الأول/ديسمبر 2021، قام الممثل الدائم لإستونيا، سفين يورغنسن، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان، بإطلاع المجلس على الأعمال التي قامت بها اللجنة.

وأثناء الإحاطة المقدمة إلى المجلس، قال رئيس اللجنة إنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير الممتدة من 15 أيلول/سبتمبر إلى 10 كانون الأول/ديسمبر، قدّم فريق الخبراء المعني بالسودان تقريره الفصلي الثاني الذي تضمن آخر المستجدات بشأن تنفيذ اتفاق جوبا للسلام في السودان والديناميات الإقليمية ووضع الجماعات المسلحة والعنف القبلي وانتهاكات حقوق الإنسان والحالة الإنسانية.

وكرر محمد إبراهيم محمد الباهي، نائب الممثل الدائم للسودان، دعوة البلد إلى رفع الجزاءات التي يرى أنه قد عفا عنها الزمن.

5 - جنوب السودان

أثناء الإحاطة والمشاورات التي أجراها مجلس الأمن في 15 كانون الأول/ديسمبر 2021، قدّم نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، أحدث تقرير عن الحالة (S/2021/1015) وأشار إلى عدة تطورات إيجابية على مستوى تنفيذ الاتفاق المنشّط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان.

وبينما رحب الممثل الخاص بتلك الخطوات، شدد على أنها ليست كافية إذا ما أُريد لتحقيق السلام أن يستمر. وأعرب عن قلقه إزاء القيود المفروضة على الحيز المدني قبل الانتخابات المقرر إجراؤها في عام 2023، وإزاء بطء وتيرة تفعيل عمل برلمان البلد مما قد يؤدي إلى تأخير التشريعات الحاسمة التي من شأنها أن تيسّر عملية صياغة الدستور والتحضيرات للانتخابات. تم انتقل إلى مسألة حماية المدنيين، فشدّد على أن البعثة تبذل كل ما في وسعها لدعم الحكومة في إطار تحمّل هذه المسؤولية، بما في ذلك من خلال النشر المرن لقواعد العمليات المؤقتة التي تمكّن من تقديم المساعدات الإنسانية بسرعة، ومن تحقيق الاستقرار، ومن توفير الأمن للمشردين العائدين. وأضاف قائلا إن البعثة تعمل أيضا على التصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ، نظرا إلى تزايد وتيرة موجات الجفاف والفيضانات العارمة في جنوب السودان.

وأثناء الإحاطة التي قدمتها إلى مجلس الأمن وفاء سعيد، مديرة شعبة التنسيق بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أشارت إلى أن الحالة الإنسانية في جنوب السودان قد تدهورت منذ شهر أيلول/سبتمبر.

وقدم إحاطة إلى مجلس الأمن أيضا هاي أنه فام (فييت نام)، الذي تكلم باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان، فعرض لمحة عامة عن الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة في عام 2021.

وفي المناقشة التي تلت ذلك، أعرب العديد من أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم من بطء تنفيذ اتفاق السلام المنشّط، وأفادوا بأن الجمود قد أدى إلى زيادة العنف على المستوى دون الوطني مما يعرقل أكثر الجهود المبذولة لمعالجة الحالة الإنسانية المزرية. وفي سياق التشديد على أهمية وضع ترتيبات أمنية انتقالية والإطار الدستوري للانتخابات المقبلة، دعا بعض الممثلين المجتمعَ الدولي إلى تزويد الحكومة بالموارد اللازمة وبالمساعدة في مجال بناء القدرات لتحقيق تلك الغايات.

6 - السودان وجنوب السودان

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

أثناء الإحاطة والمشاورات التي أجراها مجلس الأمن في 10 كانون الأول/ديسمبر 2021، قدّم فولكر بيرتس، الممثل الخاص للأمين العام للسودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، لمحةً عامة عن تقرير الأمين العام ذي الصلة (S/2021/1008)، ووصف الانتقال السياسي الذي شهده البلد خلال الأسابيع الستة السابقة "بأكبر أزمة له حتى الآن".

وفي المناقشة التي تلت ذلك، جرى تبادل للآراء بين أعضاء مجلس الأمن بشأن ترتيب تقاسم السلطة المبرَم في 21 تشرين الثاني/نوفمبر وسُبل المضي قدما، وأعرب الأعضاء عن قلقهم من استيلاء الجيش على السلطة في 25 تشرين الأول/أكتوبر وعن دعمهم للبعثة المكلَّفة بتقديم المساعدة لعملية الانتقال السياسي في السودان وعملية السلام وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام من جملة أهداف أخرى.

قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

في 15 كانون الأول/ديسمبر 2021، مدد مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي حتى 15 أيار/مايو 2022، وحث حكومتَي السودان وجنوب السودان على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لكفالة نزع الطابع العسكري عن منطقة أبيي بالفعل. وقرر المجلس تخفيض الحد الأقصى المأذون به للقوات إلى 250 3 فردا، وأعرب عن اعتزامه أن يبقي قيد الاستعراض التوصيات الواردة في رسالة الأمين العام المؤرخة 17 أيلول/سبتمبر 2021 (S/2021/805).

وعند اتخاذ القرار 2609 (2021) بالإجماع، قرر أعضاء مجلس الأمن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لمدة ستة أشهر، وكذلك الدعمَ الذي تقدمه القوة للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، وقرروا وجوب أن يُواصل كلاهما البرهنة على إحراز تقدم ملموس في تعليم الحدود.

وفي سياق الترحيب باتخاذ القرار، قال ممثل جنوب السودان إن الحكومة تقدّر وجود القوة الأمنية المؤقتة ودورها في المنطقة. وأكد التزام جنوب السودان بالعمل السلميّ من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي لأبيي الذي يمكن أن يتقرر من خلال إجراء استفتاء حر ونزيه بشأن هذه المسألة.

7 - وسط أفريقيا

مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

أثناء الإحاطة والمشاورات التي أجراها مجلس الأمن في 15 كانون الأول/ديسمبر 2021، قدّم فرانسوا لونسيني فال، الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، إحاطة إلى أعضاء المجلس بشأن تقرير الأمين العام عن الحالة في المنطقة وعن أنشطة المكتب (S/2021/975). وفي سياق الإشارة إلى أن منطقة وسط أفريقيا لا تزال تواجه حالة تزداد سوءا من جراء جائحة كوفيد-19، قال إن حملة التطعيم في المنطقة دون الإقليمية بطيئة ومتفاوتة، حيث تم تطعيم ما يقرب من 3 في المائة من السكان حتى 16 تشرين الثاني/نوفمبر. ولاحظ أنه في تلك الأثناء، أُبلغ عن 000 438 حالة، بما في ذلك 047 7 شخصا فقدوا أرواحهم منذ بداية الجائحة، أي بزيادة قدرها 100 في المائة مقارنة بشهر حزيران/يونيه. ودعا المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم المنطقة للتخفيف من أثر الجائحة.

وفي المناقشة التي تلت ذلك، أشار عدة متكلمين إلى الجهود الشاملة التي تبذلها البعثة لإعطاء دفع للحوار ولإيجاد حلول، ولكنهم أعربوا عن قلقهم من استمرار الأنشطة الإرهابية ومن تردي الحالة الإنسانية التي تعاني منها المنطقة.

ثالثا - الحالة في الشرق الأوسط

1 - الجمهورية العربية السورية

ينظر مجلس الأمن شهريا في أبعاد الأزمة السورية.

الأسلحة الكيميائية

في 8 كانون الأول/ديسمبر 2021، قدمت إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن أحدث تقرير شهري للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبشأن تنفيذ قرار المجلس 2118 (2013).

الحالة السياسية/الإنسانية

أثناء الإحاطة والمشاورات التي أجراها مجلس الأمن في 20 كانون الأول/ديسمبر 2021، قامت أماني بالور، المسؤولة عن أنشطة الدعوة البرنامجية في الجمعية الطبية السورية الأمريكية، بتقديم إحاطة إلى الأعضاء بشأن الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية.

وقدّم غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، إحاطة إلى المجلس عن طريق التداول عن بُعد ذكر خلالها أن عام 2021 كان عاما اشتدت فيه معاناة الشعب السوري. ودعا إلى اتباع نهج تدريجي لدفع العملية السياسية إلى الأمام.

كما قدّم إحاطة إلى المجلس مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، أشار خلالها إلى الجهود المبذولة لتيسير عمليات منتظمة يمكن التنبؤ بها عبر خطوط النزاع.

وفي المناقشة التي تلت ذلك، أعرب أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم إزاء الحالة التي أصبحت لا تُطاق، والتي تشمل تزايد الاحتياجات الإنسانية قبل الشتاء القارس، وتفشي جائحة كوفيد-19 في صفوف سكان لم يحصلوا على قدر كاف من اللقاحات، واستمرار أعمال العنف وانعدام الأمن، وتوقف عملية السلام.

2 - اليمن

أثناء الإحاطة والمشاورات التي أجراها مجلس الأمن في 14 كانون الأول/ديسمبر 2021، أعرب هانس غروندبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، عن فزعه من التصعيد الكبير في الأعمال العسكرية ومن تزايد أعمال العنف في اليمن منذ إحاطته السابقة إلى المجلس.

وقال راميش راجاسينغام، الأمين العام المساعد بالنيابة للشؤون الإنسانية ونائب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إنه لا تزال هناك صعوبات كبيرة تحول دون الوصول إلى الفئات الأكثر ضعفا في اليمن بسبب نقص التمويل الذي يُتوقَّع أن يتفاقم إذا لم تقم الجهات المانحة بزيادة مساهماتها.

وفي سياق الإشارة إلى تعيين محافظ جديد ومجلس إدارة جديد للبنك المركزي في عدن مؤخرا، حثّ شركاء اليمن على العمل بشكل وثيق معهم، وشجع على اتخاذ تدابير من قبيل رفع القيود المفروضة على الواردات التجارية عبر موانئ البحر الأحمر للمساعدة على خفض أسعار السلع الأساسية.

ودعا أعضاءَ مجلس الأمن إلى تعزيز الجهود الرامية لاستئناف محادثات السلام ولوضع حد لتزايد أعمال العنف. وحثّ العديدُ من الأعضاء الأطرافَ على التعاون مع بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، وعلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بحماية المدنيين.

3 - العراق

فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

في 2 كانون الأول/ديسمبر 2021، أثناء الإحاطة التي قدمها إلى مجلس الأمن كريستيان ريتشر، رئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، المكلّف بالتحقيق في الجرائم الوحشية، قام بإطلاع المجلس على الخطوات الهامة المتخذة سعيًا لتحقيق العدالة وضمان المساءلة للضحايا، بما في ذلك بجمع وتحليل الأدلة على الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش، وإسناد تلك الجرائم إلى أفراد محددين.

وفي سياق عرض التقرير السابع للفريق (S/2021/974)، أشار رئيسُ الفريق إلى التحقيقات التي أجراها الفريق وتحليله للأدلة والوثائقية والأدلة المستقاة من شهادات الشهود والأدلة العدلية، بما في ذلك الوثائق الداخلية لتنظيم داعش، لتكوين صورة تعكس عمليات هذا التنظيم الإرهابي.

4 - قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

عند اتخاذ القرار 2613 (2021) في 21 كانون الأول/ديسمبر 2021، الذي مدد مجلس الأمن بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر حتى 30 حزيران/يونيه 2022، شدد أعضاء المجلس أيضا على الالتزام الواقع على عاتق إسرائيل والجمهورية العربية السورية باحترام أحكام اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية احتراما دقيقا وتاما، ودعوا الطرفين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس ومنع أي انتهاكات لوقف إطلاق النار ولمنطقة الفصل.

5 - قضية فلسطين

أثناء الإحاطة والمشاورات التي أجراها المجلس في 21 كانون الأول/ديسمبر 2021، قدّم تور وينسلاند، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، إحاطة إلى مجلس الأمن وعرض التقرير العشرين عن تنفيذ قرار المجلس 2334 (2016). وقال للمجلس إن ارتفاع مستوى العنف الذي شهدناه في الأسابيع الأخيرة "ينبغي أن يكون تحذيرا واضحا لنا جميعا"، وإنه إذا ترك دون رادع، فسيؤدي إلى جولة أخرى مدمرة ودموية من العنف. وأفاد بأن استمرار الخطوات الانفرادية، مثل التوسع الاستيطاني الإسرائيلي وعمليات الإخلاء والهدم، والأزمة المالية والاقتصادية الحادة في الأرض الفلسطينية المحتلة، تقوض استقرار مؤسسات السلطة الفلسطينية، ويمكن أن تقوض، إذا تُركت دون رادع، وقف الأعمال القتالية القائم منذ شهر أيار/مايو.

وفي المناقشة التي تلت ذلك، أوضح المندوبون أنهم يشاطرون المنسق الخاص قلقه إزاء تزايد التوترات وأعمال العنف، وضموا أصواتهم إلى ندائه الداعي إلى الامتناع عن اتخاذ خطوات انفرادية تقوض التقدم نحو حل الدولتين. وذكّروا بتأييدهم لحل الدولتين.

رابعا - آسيا

1 - أفغانستان

في 22 كانون الأول/ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2615 (2021)، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي قرر فيه المجلسُ أن المساعدة الإنسانية وغيرها من الأنشطة التي تدعم الاحتياجات الإنسانية الأساسية في أفغانستان لا تشكّل انتهاكا للفقرة 1 (أ) من قراره 2255 (2015) المتعلقة بالكيانات والأفراد الذي يشتركون مع حركة طالبان في تهديد السلام والاستقرار والأمن في أفغانستان. وقرر كذلك استعراض تنفيذ ذلك الحكم بعد فترة سنة واحدة.

خامسا - المسائل المواضيعية

في كانون الأول/ديسمبر، تطرق المجلس إلى مسائل مواضيعية متصلة بالسلام والأمن الدوليين.

صون السلام والأمن الدوليين

مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى بشأن الأمن في سياق الإرهاب وتغير المناخ

يوم الخميس 9 كانون الأول/ديسمبر 2021، أجريت مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى بشأن الأمن في سياق الإرهاب وتغير المناخ، برئاسة محمد بازوم، رئيس جمهورية النيجر. وقدم إحاطات إلى مجلس الأمن كلّ من الأمين العام أنطونيو غوتيريش، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فقي محمد، والأمين التنفيذي للجنة حوض بحيرة تشاد ورئيس فرقة العمل المشتركة متعددة الجنسيات، مامان نوهو.

وتكلم رئيس جمهورية النيجر ورئيس مجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر بصفته الوطنية، فقال إن وفده اختار موضوع المناقشة للتطرق إلى واقع أن تغير المناخ دفع السكان إلى منافسة شرسة للحصول على الموارد الشحيحة في منطقتَي الساحل وبحيرة تشاد.

وفي المناقشة التي تلت ذلك، عبّر المتكلمون عن تعازيهم لأسر ضحايا الهجمات الإرهابية التي وقعت في النيجر ومالي في ذلك الأسبوع، وأعادوا تأكيد تضامنهم مع حكومات وشعوب المنطقة في مكافحتها للإرهاب ودعمهم لها. وشددت بعض الدول الأعضاء على الطابع الفوري والملح لمعالجة الصلة بين تغير المناخ وانتشار الإرهاب. ودعت دول أخرى إلى اتخاذ موقف حذر عند التعامل مع تغير المناخ من زاوية أمنية محضة، بما في ذلك بالنسبة للصلة بالإرهاب، مؤكدة أن ذلك النهج قد يبعد المجتمع الدولي عن تقديم استجابة ملائمة، وقد يؤدي إلى تسييس هذه المسألة وإلى فصلها عن المبادئ والأحكام الأساسية لنظام تغير المناخ.

المناخ والأمن

عُرض على المجلس مشروع قرار اقترحته النيجر وأيرلندا وشارك في تقديمه 113 دولة من الدول الأعضاء، سعى إلى إدراج تغير المناخ ضمن اختصاص المجلس.

وفي 13 كانون الأول/ديسمبر 2021، وإذ تصرف مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لم يتمكن المجلس من اعتماد مشروع القرار إثر تصويت مسجّل بأغلبية 12 صوتا مقابل صوتين وامتناع عضو واحد عن التصويت.

حظر الأسلحة

عند اتخاذ القرار 2616 (2021) في 22 كانون الأول/ديسمبر 2021، بتصويت مسجل بأغلبية 12 صوتا مقابل لا شيء وامتناع 3 أعضاء عن التصويت، قرر مجلس الأمن أن ينظر، على أساس كل حالة على حدة وعند الاقتضاء، لدى تجديد ولايات عمليات حفظ السلام التي تقترن بحظر فرضه المجلس على توريد الأسلحة، في شروط وسبل قيام تلك العمليات بدعم السلطات الوطنية في مكافحة النقل غير المشروع للأسلحة وتسريبها انتهاكا لتدابير حظر توريد الأسلحة المفروضة في مناطق عمليات كل منها.

وأثناء تعليل التصويت، أعربت بعض الوفود عن قلقها من النهج المتّبع في ذلك القرار إزاء المسائل المتنوعة التي يجرى تناولها، وقالت إنه لم يتم التطرق إلى المسائل الواردة في القرار بالعمق اللازم.

سادسا - مسائل أخرى

1 - الهيئات الفرعية

الإحاطة السنوية المقدّمة من لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004)

في 2 كانون الأول/ديسمبر 2021، استمع مجلس الأمن إلى الإحاطة السنوية المقدّمة من رؤساء لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات؛ ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب؛ ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004) بشأن أعمال تلك الهيئات الفرعية. وشدد أعضاء المجلس على أهمية التعاون بين هذه الهيئات الثلاث.

لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات

في 17 كانون الأول/ديسمبر 2021، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع قراره 2610 (2021)، الذي مدد فيه ولايتي فريق الرصد ومكتب أمين المظالم لمدة 30 شهرا.

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب

في 30 كانون الأول/ديسمبر 2021، اتخذ المجلس قراره 2617 (2021)، الذي جدد فيه ولاية المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب لمدة أربع سنوات إضافية.

2 - إحاطة مقدمة من المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

في 7 كانون الأول/ديسمبر 2021، قدّم فيليبو غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، إحاطة إلى مجلس الأمن قال خلالها إنه في مواجهة عدد كبير من التحديات، يجب تعزيز الأنشطة المتعددة الأطراف لمعالجة القضايا المعقدة التي تقف وراء تدفقات المهاجرين. وأضاف قائلا إنه في ظل هذه التحديات، لم يكن النظام المتعدد الأطراف قط بهذه الأهمية، ولكن يبدو أن النظام الدولي أصبح أكثر عرضة للفشل من أي وقت مضى.

وتابع السيد غراندي كلامه ليصور ما أسماه "وجوه الفشل العديدة"، التي تشمل عدم الاستقرار وانعدام الأمن والمجاعة والكوارث وانهيار الدول، فضلا عن التشريد القسري، الذي لاحظ أنه عادة ما يتصدّر العناوين الرئيسية عندما يترك أثرا على بلدان الشمال في العالم. وأشار إلى أن 90 في المائة من اللاجئين والمشردين في العالم الذين يصل عددهم إلى 84 مليون نسمة موجودون في البلدان النامية، وأثنى على تضامن بلدان مثل النيجر مع المنكوبين، وذلك رغم محدودية موارد هذا البلد الذي يواجه "كارثة حقيقية" تجمع بين آثار النزاع وتغير المناخ وجائحة كوفيد-19.

وفي المناقشة التي تلت ذلك، أعرب المندوبون عن انشغالهم بمحنة اللاجئين والمشردين داخليا في بلدان من بينها إثيوبيا، وأفغانستان، والجمهورية العربية السورية، وليبيا، ومنطقة الساحل. وشدد بعضهم على ضرورة التصدي للعوامل المزعزعة للاستقرار التي تثير تدفقات المهاجرين، ومن بينها النزاعات والتدهور البيئي، في حين شدد آخرون على ضرورة التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها المهاجرون أثناء العبور إلى أوروبا، بما في ذلك في مراكز الاحتجاز.

3 - جائحة كوفيد-19 وتنفيذ القرارين 2532 (2020) و 2565 (2021)

في 13 كانون الأول/ديسمبر 2021، أجرى مجلس الأمن مشاورات لمناقشة تنفيذ قراريه 2532 (2020) و 2565 (2021).

وقدّم إحاطات إلى المجلس كلّ من روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، وجان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام، ورامش راجاسينغام، الأمين العام المساعد بالنيابة للشؤون الإنسانية ونائب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ. وشددوا على ضرورة تسريع وتيرة حملات التطعيم، وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل، والحصول العادل على اللقاحات المضادة لكوفيد-19، وحماية العاملين في المجال الإنساني والطبي.

ومن خلال عناصر موجّهة للصحافة، أكد مجلس الأمن مجددا على أهمية تنفيذ القرارين 2532 (2020) و 2565 (2021)، وشدد على ضرورة أن تواصل هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة التركيز على هذه المسألة، في إطار تنفيذ ولايات كل منها.

4 - الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

عرض رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، القاضي كارمل أغيوس، على مجلس الأمن آخر المستجدات المتعلقة بعمل الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مضيفا أنها ستواصل المشاركة بنشاط في تقييم أساليبها، قبل الاستعراض المقبل الذي سيجريه المجلس في عام 2022.

وأشار الرئيس أغيوس أيضا إلى أن النيجر قد وقّعت اتفاقا مع الأمم المتحدة بشأن نقل إلى أراضيها تسعة أشخاص قامت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو الآلية بتبرئتهم أو الإفراج عنهم.

ووصف سيرج براميرتس، المدعي العام للآلية، العمل الذي اضطلع به مكتبه، بما في ذلك في إطار قضية كابوغا، التي قدّم فريق المحاكمة مذكرته السابقة لجلسة المحاكمة بشأنها وردّ على المنازعات القضائية الإضافية المتعلقة بالأصول المصادَرة.

وفي المناقشة التي تلت ذلك، كرر عدة أعضاء في المجلس الإعراب عن دعمهم للآلية، رغم التحديات الناجمة عن أمور من بينها جائحة كوفيد-19 ووفاة أحد القضاة، بينما دعا بعض أعضاء المجلس الآلية إلى أن تقدم توقعات واضحة ودقيقة بشأن الجداول الزمنية للإنجاز، وأن تتقيد بها.

5 - إحاطات إعلامية يقدمها رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن

في 13 كانون الأول/ديسمبر 2021، أبلغ رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن المنتهية ولايتهم أعضاءَ مجلس الأمن بأن الزيارات الشخصية إلى البلدان المعنية تكتسي أهمية بالغة لجمع معلومات مباشرة عن آثار الجزاءات ولتصحيح سوء الفهم بشأن الغرض من هذه التدابير، عندما تطرّقوا إلى أثر التحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 على أساليب عملهم على مدى العامين الماضيين.

وخلال الجلسة، قدم رؤساء 10 هيئات فرعية إحاطات إلى أعضاء المجلس عن أعمال اللجان والأفرقة العاملة بشأن مسائل تشمل الحالات في سبعة بلدان في أفريقيا والشرق الأوسط.

6 - عدم الانتشار

في 14 كانون الأول/ديسمبر 2021، وفي سياق الإشارة إلى أن جمهورية إيران الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية أكدتا مجددا استعدادهما للعودة إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة لعام 2015، دعت وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام كلا البلدين إلى ترجمة تلك التعهدات إلى اتفاق مقبول للطرفين، أثناء الإحاطة التي قدمتها إلى مجلس الأمن بشأن آخر التطورات.

وخلال الإحاطة المقدَّمة بشأن تنفيذ القرار 2231 (2015)، الذي أيد المجلس فيه الاتفاق النووي الذي توصل إليه الاتحاد الروسي، وألمانيا، وجمهورية إيران الإسلامية، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة، قالت وكيلة الأمين العام إنه لا يوجد ببساطة بديل ممكن عن التنفيذ الكامل والفعال للخطة.

وأعرب المجلس عن دعمه للمحدثات الدبلوماسية في فيينا الهادفة لتسهيل العودة إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة.

7 - الزيارة الميدانية

بعد تخفيف القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19، تمكّن مجلس الأمن من إجراء أول زيارة ميدانية له إلى منطقة الساحل، وتحديدا مالي والنيجر، منذ اندلاع الجائحة في آذار/مارس 2020. واشترك في قيادة البعثة التي أوفدت في الفترة من 23 إلى 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021 فرنسا وكينيا

(بوصفها رئيسة المجلس) والنيجر. وعقب الزيارة، أصدر المجلس بيانا صحفيا. وتم الاتفاق لاحقا على تقرير البعثة الذي صدر في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 تحت الرمز SC/14687.

8 - الحلقة الدراسية غير الرسمية السادسة المشتركة والاجتماع التشاوري السنوي الخامس عشر المشترك بين أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي

في 16 و 17 كانون الأول/ديسمبر 2021، عُقدت الحلقة الدراسية غير الرسمية السادسة المشتركة والاجتماع التشاوري السنوي الخامس عشر المشترك بين أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشكل افتراضي للمرة الثانية في تاريخهما. وشارك في رئاسة الاجتماعين رئيسُ مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر 2021 (النيجر) ورئيس مجلس السلم والأمن للشهر نفسه (إثيوبيا). وأدلى بانكولي أديوي، مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلم والأمن، وحنا تيتيه، الممثلة الخاصة للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي ورئيسةُ مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، بكلمة افتتاحية في الحلقة الدراسية غير الرسمية السادسة المشتركة، باسم الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على التوالي.

وخلال الحلقة الدراسية غير الرسمية المشتركة، تبادل أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلم والأمن الآراء بشأن التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، وبشأن تعزيز التعاون بين المجلسين. وأثناء الاجتماع التشاوري السنوي الخامس عشر المشترك، دارت مداولات بين المشاركين بشأن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بعد عام 2021؛ والحالة في منطقة الساحل؛ والجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب في أفريقيا؛ ودعم بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في موزامبيق. وفي ختام الاجتماع التشاوري، اعتمد أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن بيانا مشتركا (S/2021/1068).